عين على القدس
تقرير القدس الإخباري الأسبوعي
مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
تقرير يصدر عن قسم الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية

# تقرير القدس الإخباري الأسبوعي

## 16-22 تشرين ثانٍ/نوفمبر 2016

**الخبر الرئيس:**

دولة الاحتلال تعتزم السماح باستئناف الاقتحامات السياسية للأقصى

**أبرز العناوين:**

- الاحتفال باستكمال مشروعي ترميم في قبة الصخرة بالمسجد الأقصى
- اتفاق إسرائيلي على تعديل صيغة مشروع قانون "منع الأذان" تمهيدًا للتصويت عليه
- عائلات مقدسية تخشى الترحيل واستيلاء جمعية استيطانية على منازلها
- كيف يحاول الاحتلال "شرعنة" نقاط استيطانية؟
- "الكنيست" يصوت بالقراءة الأولى لمصلحة قانون يشرعن منازل المستوطنين بالضفة
- مخطط إسرائيلي لتغيير أسماء معالم وشوارع بالقدس

***

## شؤون المقدسات:

### الاحتفال باستكمال مشروعي ترميم في قبة الصخرة بالمسجد الأقصى:

احتفلت دائرة الأوقاف الإسلامية وشؤون المسجد الأقصى المبارك ومجلس أوقاف القدس، يوم الخميس (11/17)، بإعلان استكمال مشروعين تاريخيين من مشاريع الإعمار الهاشمي للمسجد الأقصى المبارك. المشروع الأول يتعلق بترميم الفسيفساء والزخارف الجصية في قبة الصخرة المشرفة، وقد امتدت أعمال الترميم والتنفيذ على مدار 8 سنوات من عام 2008 وحتى حزيران/يونيو 2016. والمشروع الثاني هو مشروع ترميم فسيفساء قبة المسجد القبلي/الجامع الأقصى، الذي تم تنفيذه منذ بداية عام 2014 واكتمل في شهر تشرين أول/أكتوبر الماضي، حيث اكتمل العمل على نفقة وبرعاية مباشرة من العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.

وبيّن مدير الاوقاف الشيخ عزام الخطيب أن مشروع ترميم قبة المسجد القبلي يأتي استكمالاً لمشروع ترميم مستمر منذ الحريق الذي وقع في المسجد في العام 1969 حين تضررت أجزاء من القبة، وجرى ترميمها بشكل بسيط في ذلك الحين، ولكن هذا الترميم كان جذريًا وعميقًا وشمل كل القبة بمساحة 240م.

وأشار إلى أن جزءًا من هذا المشروع التاريخي كان أمر الملك عبد الله الثاني بن الحسين وإشرافه على بناء منبر صلاح الدين بحسب مواصفات المنبر الأصلي، وتم جلبه وتركيبه في مكانه في الأقصى عام 2006، إضافة الى ترميم الواجهة الجنوبية للمسجد القبلي/الجامع الأقصى، وعشرات المشاريع الهاشمية الأخرى منها ما تم بحمد الله ومنها ما هو مستمر بفضل الله، ومنها ما هو معطل من قبل سلطات الاحتلال وسيتم تنفيذه بغلبة وعون الله.

*وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/17*

### مستوطنون يقتحمون باحات المسجد الأقصى:

استأنف مستوطنون، يوم الأربعاء (11/16)، اقتحامهم للمسجد الأقصى المبارك من باب المغاربة، بحراسة معززة ومشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتجول هؤلاء المستوطنون في المسجد المبارك، وتسببوا باستفزاز المصلين، الذين احتجوا بهتافات التكبير.

وفي سياق متصل، ذكرت وكالة "قدس برس" أن 45 مستوطنًا اقتحموا باحات المسجد الأقصى يوم الأحد (11/20) خلال فترة الاقتحامات الصباحية. كما اقتحم 56 مستوطنًا ينهم 36 طالبًا من معاهد تلمودية، باحات المسجد الأقصى المبارك، صباح الإثنين (11/21)، بحماية قوات الاحتلال الخاصة. وتصدى المصلون لاقتحامات المستوطنين وجولاتهم الاستفزازية بهتافات التكبير.

يذكر أن 239 إسرائيليًا اقتحموا المسجد الأقصى خلال الفترة الواقعة ما بين (11-17) من شهر تشرين ثان/نوفمبر الجاري، من بينهم 34 عنصراً احتلالياً من الشرطة الإسرائيلية والمخابرات.

*صحيفة القدس المقدسية +وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"+ المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/21*

## اتفاق إسرائيلي على تعديل صيغة مشروع قانون "منع الأذان" تمهيدا للتصويت عليه:

سحب الوزير الإسرائيلي يعقوب ليتسمان الثلاثاء (11/22) الالتماس الذي كان قد قدمه إلى اللجنة الوزارية لشؤون التشريع ضد مشروع القانون الخاص بمنع استخدام مكبرات الصوت في دور العبادة لمنع الأذان في مساجد القدس والأراضي المحتلة عام 1948 وفق الإذاعة العبرية العامة.

وجاء ذلك بعد اتفاق ليتسمان مع رئيس الائتلاف الحكومي دافيد بيتان على تعديل مشروع القانون بحيث يحظر استخدام المكبرات ما بين الساعة 11 ليلاً والـ7 صباحًا.

ويمنع البند الجديد استعمال مكبرات الصوت من بث أذان الفجر، لكنه لا يمنع استعمال الصفارات إيذانًا ببدء حرمة يوم السبت.

وقال وزير الأمن جلعاد أردان، الإثنين (11/21) أمام "الكنيست" إنّ القانون بصيغته الحاليّة ليس ضروريًا والمشكلة اليوم أن الشرطة لا تطبق القانون الحالي. وبموجب تشريعات عام 1992 يمنع استخدام مكبرات الصوت ما بين 11 مساء و7 صباحًا، وما بين الثانية والرابعة عصرًا.

ونقلت الإذاعة العبرية العامة عن رئيس الكنيست يولي أدلشتاين قوله إنه "يعارض طرح مشروع القانون الأربعاء على الكنيست للتصويت عليه بالقراءة التمهيدية بسبب سفره الى خارج البلاد" حيث إنّه "يرغب في إدارة الجلسة بنفسه بسبب حساسية مشروع القانون".

*قدس نت + هآرتس، 2016/11/22*

دولة الاحتلال تعتزم السماح باستئناف الاقتحامات السياسية للأقصى:

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية يوم الثلاثاء (11/22)، عن توجه قيادة شرطة الاحتلال نحو السماح مجدّدا باقتحامات النواب والوزراء الإسرائيليين للمسجد الأقصى. ونقلت "هآرتس" عن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد إردان، قوله: "جهاز الشرطة سيسمح قريبًا لأعضاء الكنيست ووزراء الحكومة بالصعود إلى جبل المعبد والقيام بجولات ميدانية داخل ساحاته". وأضاف "هناك تغيير في موقف الأجهزة الأمنية حيال قضية السماح بتجديد الاقتحامات"، مؤكدًا أن "لدى الشرطة تقييمات مهنية أعدتها من خلال إعادة تقييم الأوضاع، وبالتالي فهي ستغير رأيها وموقفها وستسمح بتجديد الزيارات ودخول الوزراء وأعضاء الكنيست إلى ساحات الأقصى بشروط تحددها مسبقا"، وفق قوله.

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/22*

## شؤون المقدسيين:

عائلات مقدسية تخشى الترحيل واستيلاء جمعية استيطانية على منازلها:

أعربت عائلات فلسطينية، تقطن في الحارة الوسطى أو حي بطن الهوى في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، عن تخوفها وخشيتها من ترحيلها من منازلها لمصلحة جمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية المتطرفة. وكانت الجمعية الاستيطانية سلّمت في الأيام الأخيرة 9 بلاغات قضائية لعائلتيّ غيث وشحادة في الحيّ تطالبهما بالأرض المقامة عليها منازلهما السكنية، الكائنة في الحي بزعم أنها تعود ليهود يمنيين قبل أكثر من 100 عام.

وذكر موقع صحيفة "هآرتس" العبرية، يوم الأربعاء (11/16)، أن جمعية "عطيريت كوهنيم" الاستيطانية رفعت دعوى لإجبار الحكومة الإسرائيلية على إخلاء 9 عوائل فلسطينية تقطن في حي بطن الهوى بسلوان.

وقال مركز معلومات وادي حلوة بسلوان إن منازل عائلتيّ شحادة وغيث تقع ضمن مخطط "عطيرت كوهنيم" للسيطرة على 5 دونمات و200 متر مربع من حي الحارة الوسطى منطقة "بطن الهوى"، بحجة ملكيتها ليهود من اليمن منذ عام 1881، علما أنها تقسّم إلى 6 قطع من الأراضي، وتدّعي "عطيرت كوهنيم" أن محكمة الاحتلال "العليا" أقرّت "ملكية" المستوطنين من اليمن لأرض حي بطن الهوى.

وتعيش عائلتا غيث وشحادة في حي بطن الهوى منذ ستينيات القرن الماضي، إلا أنّ "عطيرت كوهنيم" تدعي أنها تملك كامل الأرض المهددة والمُقام عليها ما بين 30-35 بناية سكنية، تعيش فيها حوالي 80 عائلة مؤلفة من حوالي 436 فرداً، وجميع السكان يعيشون في الحي منذ عشرات السنين، بعد شرائهم الأراضي والممتلكات من أصحابها السابقين بأوراق رسمية.

وفي سياق متصل، استولت مجموعة من عصابات المستوطنين اليهود، يوم الأحد (11/20)، على منزل يعود لعائلة البكري في حارة باب حطة الملاصقة للمسجد الأقصى بدعوى أن ملكيته آلت إليهم بصورة قانونية.

وهدمت آليات الاحتلال الإسرائيلي، صباح الثلاثاء (11/22)، منزلاً قيد الإنشاء للمواطن محمود الهدرة في قرية الطور شرق القدس المحتلة، بزعم البناء من دون ترخيص.

*المركز الفلسطيني للإعلام +وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، + صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/22*

## مواجهات في أحياء القدس المحتلّة وتضييق على المقدسيين:

أُصيب 12 مواطناً خلال المواجهات التي اندلعت مساء الأربعاء (11/16)، بين الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال في بلدة أبو ديس شرقي القدس المحتلة، وتمركزت في محيط "جامعة القدس".

كما اندلعت مساء السبت (11/19)، مواجهات في بلدة حزما، أطلقت خلالها تلك القوات القنابل المسيلة للدموع تجاه تجمعات الفلسطينيين الذين رشقوها بالحجارة، بينما أفيد عن إصابة أحد الجنود الإسرائيليين جراء الرشق بالحجارة. وعزّزت قوات الاحتلال من انتشارها في منطقة باب الساهرة بالقدس المحتلة، وفتشت مركبات المواطنين ودققت في هويات الشبان.

كما أصيب ثلاثة جنود إسرائيليين، رشقًا بالحجارة، في مواجهات مع قوات الاحتلال يوم الأحد (11/20) في بلدة الرام في القدس المحتلة. وذكرت المصادر أن قوات الاحتلال أطلقت أعيرة معدنية وقنابل مسيلة للدموع فيما رشقها الشبان بالحجارة، ما تسبب بالإصابات. إلى ذلك، اندلعت مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال في بلدة حزما بالقدس تخللها إطلاق قنابل مسيلة للدموع. كما نصبت قوات الاحتلال حاجزاً على مدخل قرية العيساوية الغربي وشرعت بتفتيش المركبات الفلسطينية.

من جهة أخرى، استشهد المواطن جهاد محمد سعيد خليل (48 عاماً) من قرية "بيت وزن" غرب نابلس، صباح الثلاثاء (11/22)، جراء إطلاق قوات الاحتلال النار عليه، على حاجز قلنديا، بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن ضد حارس أمن إسرائيلي. وأغلقت قوات الاحتلال الحاجز بكل الاتجاهات في أعقاب عملية القتل، وانتشر الجنود بشكل مكثف.

*صحيفة القدس المقدسية +المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/22*

الاحتلال يمدّد توقيف عدد من المقدسيين.. ويُبعد ويُفرج عن آخرين:

أخلّت شرطة الاحتلال بالقدس المحتلة مساء السبت (11/19) سبيل العريس عبد الفتاح أحمد ديب الفاخوري من دون شروط، بعد احتجاز استمر منذ ساعات الفجر حتى المساء. وقد حال اعتقال العريس (30 عامًا) من منزل عائلته في حي باب حطة في البلدة القديمة بالقدس، من دون إقامة حفل زفافه الذي كان من المقرر في الساعة السادسة من مساء السبت.

من جهة أخرى، توجّه أهالي أسرى مدينة القدس المحتلة، فجر الأحد (11/20)، لزيارة أبنائهم القابعين في سجنيّ "جلبوع، و "ريمون" على نفقتهم الخاصة، للشهر الخامس على التوالي بسبب تراجع "الصليب الأحمر" عن تغطية الزيارات، وتنسيقها، واقتصارها فقط على زيارة واحدة، خلال الشهر الواحد.

وأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مساء الأحد، قراراً بإبعاد الشاب المقدسي مأمون غيث (21 عاما) من سكان حارة باب حطة الملاصقة بالمسجد الأقصى، عن البلدة القديمة بالقدس المحتلة لمدة 10 أيام. كما اشترطت عليه دفع كفالة مالية بقيمة 1500 شيكل، وغيرها من الشروط مقابل إخلاء سبيله.

وأصدرت محكمة الاحتلال المركزية في القدس، يوم الإثنين (11/21)، حكمًا بالسجن 18 عامًا، بعد صفقة مع الإدعاء، بحق الشاب المقدسي صبحي أبو خليفة (19 عامًا)، وهو من سكان مخيم شعفاط، على خليفة عملية طعن في "التلة الفرنسية" بالقدس في شهر تشرين أول/أكتوبر من العام الماضي، ما أدى لإصابة مستوطن يهودي. كما أصدرت المحكمة حكمًا بالسجن لنفس المدة، بحق الشاب عبد دويات، وهو من سكان بلدة صورباهر، بعد اتهامه برشق سيارة للمستوطنين بالحجارة في شهر

أيلول/سبتمبر 2015، ما أدى لانحرافها ومقتل مستوطن، رغم أن التحقيقات أظهرت أنّ السائق كان مخمورًا حينها.

*صحيفة القدس المقدسية +وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"+المركز الفلسطيني للاعلام، 2016/11/21*

الاحتلال يعتقل عدداً من المقدسيين:

اعتقلت قوات الاحتلال، فجر الأربعاء (11/16)، الطفل أحمد مرار (12 عامًا) من منزله في حارة باب حطة، الملاصقة للمسجد الأقصى في القدس القديمة. كما اعتقلت قوات الاحتلال، فجر الخميس (11/17)، خمسة مواطنين من مدينة القدس المحتلة، أربعة منهم من بلدة العيسوية وسط القدس، والخامس من حي جبل المكبر جنوب شرق المدينة، وتم تحويلهم إلى مراكز تحقيق واعتقال في المدينة المقدسة. وشملت الاعتقالات في العيسوية كلاً من: مأمون باسل محمود، ونور ماهر محيسن، وسمير عطية، وأحمد عبدالرؤوف محمود، فيما تم اعتقال الشاب شادي عليان من جبل المكبر.

واعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، ثلاثة مواطنين بينهم طفلان، مساء السبت (11/19)، خلال مواجهات في بلدة حزما بالقدس المحتلة. كما اعتقلت قوات الاحتلال فجر الأحد (11/20)، الطفلين: فيصل وحيد شبانة، ومحمد داوود الهدرة، من حي جبل الزيتون/ الطور المُطل على القدس القديمة، والشاب محمود عمر غريب من قرية العيسوية وسط القدس المحتلة. وفي السياق ذاته، اعتقلت قوات الاحتلال الشاب محمد أبو اسنينة من سكان الطور، بعد تفتيشه عند باب العمود. فيما أفادت وكالة "قدس برس" أن جنودًا من "حرس الحدود" أوقفوا فتاة في البلدة القديمة، واقتادوها إلى أحد مراكز الاحتلال بالقدس، عقب تفتيشها، والتنكيل بها.

وذكر ناطق باسم شرطة الاحتلال الإسرائيلية، مساء الأحد، أن قوة من الشرطة اعتقلت 3 مقدسيين بينهم طفلان بتهمة التحريض على "العنف والإرهاب" عبر الفيسبوك. وادعى أن الطفلين أقدما على إنشاء صفحة باسم الشهيد بهاء عليان و"نشرا موادًا تُشيدُ بمنفذي الهجمات ضد اسرائيليين، ومقاطع فيديو تحرض على العنف والإرهاب والكراهية". وأشار إلى أنه تم أيضًا اعتقال شاب مقدسي يبلغ من العمر

32 عامًا بتهمة مشاركته منشورات صفحة الشهيد عليان التي أقدم الطفلان المذكوران على إنشائها، ويجري التحقيق معه بتهمة "التحريض على الإرهاب".

*المركز الفلسطيني للإعلام +وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"+ صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/20*

## شؤون الاحتلال:

### ليبرمان: مستعدون لتجميد الاستيطان خارج المستوطنات الكبرى

أبدت الحكومة الإسرائيلية، يوم الأربعاء (11/16)، استعدادها للتفاهم مع الإدارة الأمريكية الجديدة على اقتصار الاستيطان على الكتل الاستيطانية الكبرى في الأراضي الفلسطينية. وقال وزير جيش الاحتلال، أفيغدور ليبرمان، يوم الأربعاء (11/16)، إنه "يؤيد تجميد البناء خارج الكتل الاستيطانية كجزء من تفاهمات يتم التوصل إليها مع الإدارة الأمريكية الجديدة".

من جانبها، رفضت نائب وزير الخارجية، عضو برلمان الاحتلال "كنيست"، تسيبي حوتوفلي موقف ليبرمان، وقالت إن الأخير "لا يمثل موقف الحكومة بل موقفه الشخصي فقط".

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/16*

### كيف يحاول الاحتلال "شرعنة" نقاط استيطانية؟

ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية، يوم الخميس (11/17)، أن وزيرة القضاء إيليت شاكيد، والمستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليت يدرسان إمكانية شرعنة النقاط الاستيطانية، من دون إقرار مشروع القانون الذي تمت المصادقة عليه بالقراءة التمهيدية في "الكنيست" يوم الأربعاء (11/16). وبحسب الصحيفة، فإن أحد الخيارات المطروحة يقضي بإعلان المستوطنين بالضفة وشرقي القدس المحتلة بأنهم "سكان محميون" يقطنون في مناطق نزاع مسلح، وفقًا للقانون الدولي الإنساني. وبيّنت الصحيفة أن مثل هذه الخطوة تجيز للحكومة الإسرائيلية مصادرة أراضٍ لمصلحة المستوطنين تحت بند "المصلحة العامة".

ووفقا للصحيفة، فإن أحد الخيارات أيضًا بإمكانية نقل سكان "بؤرة عمونا" إلى أراضٍ مجاورة لا تصنف على أنها ملك خاص لفلسطينيين وأنها من "أملاك الغائبين" التي تضع الحكومة الإسرائيلية يدها عليها.

وقالت الصحيفة بأن الخيار الثالث يعتمد على تعويض السكان الفلسطينيين مقابل التخلي عن أراضيهم كما فعلت قبرص مع أتراك سكنوا شمال جزيرة قبرص تحت اعتراف دولي.

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/17*

الشيخ رائد صلاح ينهي إضرابه عن الطعام:

أوقف الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية داخل الأراضي المحتلة منذ عام 48، إضرابه عن الطعام؛ استجابةً لنداء وجهته له لجنة المتابعة العربية، بعدما أدى الإضراب الذي استمر خمسة أيام رسالته الاحتجاجية. وقال عمر خمايسة، محامي الشيخ صلاح، أن رسالة الشيخ صلاح في الإضراب كانت احتجاجية على أوضاع الأسرى؛ جراء التنكيل والظروف المعيشية القاسية من سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الإسرائيلية. وأشار إلى أن الشيخ لا يزال معتقلًا في زنزانة انفرادية بسجن "رامون"، ومن المقرر أن يعرض أمام المحكمة من أجل النظر في تمديد عزله 3 أشهر إضافية.

وقال رئيس لجنة المتابعة العربية، محمد بركة، إنه توجه باسم اللجنة ومكوناتها إلى الشيخ رائد صلاح لينهي إضرابه الذي بدأه منذ أيام؛ لأن رسالته قد وصلت وأعلنت رفضها الإجراءات الإسرائيلية بحقه. وأضاف "لجنة المتابعة دعت إلى التظاهر أمام المحكمة الخاصة بالشيخ رائد وضد قرار عزله، كما وتستنكر تضييقات السلطات الإسرائيلية ضد النواب العرب من القائمة المشتركة ومنعهم من زيارة الشيخ رائد صلاح وباقي الأسرى".

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/18*

سفير واشنطن الجديد في "تل أبيب" من أبرز الداعمين للاستيطان:

نقل موقع صحيفة "هآرتس" العبرية، يوم السبت (11/19)، عن صحيفة "ديلي ميل" البريطانية أن الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترمب سيعيّن السفير "مايك هوكابي" في منصب السفير في "تل أبيب"، مبينةً أنه أدلى بتصريحات سابقة أكثر من مرة أنكر خلالها وجود الشعب الفلسطيني، ودعا علنًا إلى ضم الضفة الغربية للدولة العبرية والبناء بلا حدود في المستوطنات بالضفة والقدس، وانتقد الانسحاب من غزة.

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/19*

### الاحتلال يطرد ضابطًا هرب من مواجهة الشهيد أبو صبيح:

ذكر موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، مساء الأحد (11/20)، أن الجيش الإسرائيلي قرر طرد ضابطاً (وهو برتبة ملازم ثان، يعمل في سلاح المدرعات في الوحدة 401)، هرب من المواجهة مع الشهيد مصباح أبو صبيح منفذ عملية القدس التي قتل فيها 3 إسرائيليين قبل نحو شهرين. وأشار إلى أن التحقيقات أشارت إلى أن الضابط لم ينفذ التعليمات المطلوبة من الجنود واكتفى بالهروب في سابقة هي الأولى من نوعها.

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/20*

### "الكنيست" يصوت بالقراءة الأولى لمصلحة قانون يشرع منازل المستوطنين بالضفة:

أقر "الكنيست" الاسرائيلية، يوم الأربعاء (11/16)، بالقراءة الأولى مشروع قانون مثير للجدل لتشريع آلاف منازل المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة التي بنيت على أراض فلسطينية خاصة. وقالت وكالة الأنباء الفرنسية إن 58 عضوًا صوتوا لمصلحة مشروع القانون، بينهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في حين عارضه 50. ولا بد من التصويت عليه في 3 قراءات في البرلمان ليصبح قانونًا.

وفي السياق، قالت "القائمة المشتركة" إن قانون "التسوية" لشرعنة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وتشمل مستوطنة "عمونا"، المقامة على أراض فلسطينية خاصة، بمثابة تصفية لخيار "الحل السلمي العادل" وتكريس لجرائم الاحتلال. وانتقدت "القائمة المشتركة" تراجع وزير المالية موشيه كحلون عن معارضة القانون وخنوعه لضغوطات نتنياهو، مشيرة إلى أن سلوك كحلون دليل على أن سياسته تخلو من الايدلوجيا والرؤية المستقبلية، وتعتمد على الشعبوية والمصالح.

فيما هدد رئيس بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة "نير بركات"، بهدم الآلاف من المنازل الفلسطينية بالقدس، في حال فشل تسوية موضوع البؤرة الاستيطانية المسماه "عمونا" أو هدمها. ونقلت صحيفة "هآرتس" العبرية عن بركات قوله: "قرار الحكم الخاص بعمونا لم يدع لنا مجالاً للتعقل في السماح لمن هم ليسوا أصحاب الأرض بمحاولة تهيئتها للبناء، وإذا لم يتم تسوية وضع عمونا فأيدينا مكبلة، وسنضطر للوصول أيضاً للقدس وهدم المئات أو الآلاف من المنازل، فلا يوجد هنالك قانون لليهود وآخر للعرب"، على حد زعمه. جاءت تصريحات بركات بعد طلبه من المحكمة الإسرائيلية العليا

هدم 14 منزلاً ببيت حنينا بالقدس والتي تؤوي 40 فلسطينيًّا وذلك بادعاء ملكية الأرض لليهود، وأنها تحت تصرف "الوصي الشرعي العام"، على حد زعمهم.

فيما قال وزير الجيش الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، يوم الإثنين (11/21)، أن مشروع القانون الخاص بتشريع البؤر الاستيطانية سيضر بمكانة الدولة العبرية، إذ "سيمنح أعداء الدولة العبرية أداة لطعنها على الساحة الدولية كما أن هذا القانون لن ينقذ البؤرة الاستيطانية عامونا". وجدد موقفه من ضرورة انتظار تولي الإدارة الأميركية الجديدة مقاليد الحكم من أجل بلورة سياسة البناء في المستوطنات بالتنسيق معها.

وفي سياق متصل، أدانت جامعة الدول العربية، قرار اللجنة الوزارية للتشريعات بالحكومة الاسرائيلية "بشرعية البؤر الاستيطانية"، الذي لا يُصنّف إلا جريمة حرب تستوجب المُلاحقة القضائية. وشددت على أن هذه الاجراءات تمثل خطوة استفزازية وتصعيدية جديدة للحكومة الإسرائيلية، تعدت حدود الاستهتار بالقانون الدولي والشرعية الدولية، لتصل إلى تحدّي دول العالم وشعوبها. واكدت أن الإدانات الدولية لهذه الجرائم الإسرائيلية لم تعد كافية وتتطلب إجراءات عملية وفعّالة لمواجهتها وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والعمل على إنقاذ "حل الدولتين". ودعت مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الفعّالة والعاجلة لوقف الاستيطان وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني على طريق إنهاء الاحتلال وتحقيق "السلام".

*صحيفة القدس المقدسية +المركز الفلسطيني للإعلام +وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/21*

## بلدية الاحتلال في "اللد" تغرّم مؤذنا لرفعه أذان الفجر:

ذكر موقع صحيفة "هآرتس" العبرية، يوم الإثنين (11/21)، أن بلدية الاحتلال في "اللد" فرضت غرامة على مؤذن في المدينة بلغت 750 شيكلاً، لرفعه أذان صلاة الفجر عبر مكبرات الصوت. وأشار الموقع إلى أن البلدية استندت في عملية التغريم على قانون "منع الضجيج" الذي كان قد أُقر في "الكنيست" منذ سنوات. مشيرةً إلى أن شخصيات دينية إسلامية ومسيحية عقدت اجتماعات لبحث القضية، خاصةً وأن القانون يوجب على البلدية منح إنذار قبل فرض الغرامة.

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/21*

## مخطط إسرائيلي لتغيير أسماء معالم وشوارع بالقدس:

كشف موقع القناة السابعة العبرية، يوم الأحد (11/20)، عن مخطط إسرائيلي لإطلاق أسماء "إسرائيلية" جديدة على معالم معروفة في مدينة القدس المحتلة. وقال الموقع إنه سيجرى إطلاق اسم "ساحة الأبطال" على الساحة الرئيسة في البلدة القديمة (ساحة باب العمود) القريبة من شارع الواد، الذي نفذ فيه الشهيد مهند الحلبي عملية قتل مستوطنين في تشرين أول/أكتوبر 2015، في إشارة منها لتمجيد المستوطنين والجنود القتلى في عمليات "انتفاضة القدس". وسيطلق على شارعين اسميّ اثنين من المستوطنين، قتلهما الشهيد الحلبي في شارع الواد والمنطقة المحيطة به، بالإضافة إلى أنه ستغير أسماء شوارع أخرى في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة.

وفي سياق متصل، حذر أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم مراد السوداني، من خطورة تنفيذ بلدية الاحتلال لمخططها الهادف للعبث بمسميات الأماكن التاريخية وإعادة تسمية الشوارع والمعالم التاريخية في البلدة القديمة، وإطلاق أسماء "يهودية" مزيفة عليها. وأعتبر السوداني هذه الاجراءات "تعدياً سافراً ومنافياً لكافة القرارات والقوانين والمواثيق الدولية، خاصة بعد صدور قرارات "اليونسكو" الأخيرة بشأن القدس. ودعا السوداني، الأمة العربية والإسلامية وكافة الجهات والمؤسسات والأطراف المختصة والمؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن، ومنظمة "اليونسكو"، إلى تحمل مسؤولياتهم إزاء هذا التصعيد، وضرورة التدخل العاجل للضغط على الاحتلال لاحترام الشرعية الدولية والقوانين والقرارات الخاصة بحماية مدينة القدس المحتلة.

*المركز الفلسطيني للإعلام+ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/21*

## "النموذج القبرصي".. خدعة الاحتلال لتعزيز الاستيطان بالضفة:

كشفت الإعلام العبري النقاب عن أن رئيس حكومة الاحتلال يعمل على دفع تشكيل "محكمة أراضي" كحلٍّ لمنع إخلاء المستوطنين من البؤرة الاستيطانية "عمونا". وأشارت صحيفة "هآرتس" يوم الإثنين (11/21)، إلى أن مسألة "محكمة الأراضي" تخضع للنقاش منذ عدة أسابيع بين نتنياهو ووزيرة القضاء أييلت شكيد، ووزير الجيش أفيغدور ليبرمان، والمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت. وبحسب الصحيفة، فإنه يجري الحديث عن محاولة تبني "النموذج القبرصي" للتحكيم في "الصراع" على الأراضي،

والذي يحصل أصحاب العقارات في إطار هذا النموذج، على تعويض مالي عن الأراضي التي أقيمت عليها المباني.

وكشفت إذاعة "الجيش" الإسرائيلي، يوم الأحد، عن أن "تل أبيب" وظّفت خبيرا قانونيا من الولايات المتحدة الأمريكية يدعى "جو ويلز"، لمساعدتها على تعزيز "الحل القبرصي" للبؤر الاستيطانية المقامة على أراض فلسطينية خاصة في أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وبحسب خطة الاحتلال التي كشفت عنها الإذاعة، ستقام في الضفة الغربية لجنة تحكيم تكون مهمتها التقرير في ملكية الأراضي لجهات خاصة، وتحدد حجم التعويضات على الأراضي في حال لزم الأمر. وأشار الإذاعة في تقريرها، إلى أنّ من بين المهام التي ستوكل إلى الخبير الدولي مساعدة الاحتلال في توفير الرد القانوني المناسب على ردود الفعل الدولية المتوقعة في المقام الأول من أوروبا ضد الخطوة الإسرائيلية. وأوضح التقرير أن اقتراح "النموذج القبرصي" يسير بالتوازي مع إقرار مشروع قانون البؤر الاستيطانية والذي أقرّ بالقراءة الأولى في الأسبوع الماضي.

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/21*

### مخططات إسرائيلية لبناء 30 ألف وحدة استيطانية بالقدس:

كشفت جهات عبرية النقاب عن أن الدولة العبرية تنتظر تسلّم الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترمب منصبه، للبدء بتنفيذ مخططات لبناء أكثر من 30 ألف وحدة استيطانية جديدة في القدس المحتلة، بحسب صحيفة "كول هعير" العبرية الإسبوعية.

وفي التفاصيل، فإن المخطط الإسرائيلي يشمل بناء (15) ألف وحدة استيطانية في مطار القدس- قلنديا-، وآلاف الوحدات في المنطقة الصناعية قلنديا "عطروت"، فيما ستبحث ما يسمى بلجان "التنظيم" الأربعاء (11/23) مخططات لبناء مئات الوحدات في مستوطنتي "راموت" و"غيلو". والمخططات المتوقّع عرضها للمداولات يوم الأربعاء، هي جزء من آلاف الوحدات الاستيطانية جمّدت في السنوات الأخيرة.

وفي سياق متصل، كشفت القناة الثانية العبرية، يوم الأحد (11/20)، أن "لجنة التنظيم والبناء اللوائية" في بلدية الاحتلال بمدينة القدس المحتلة، ستبحث يوم الأربعاء، المصادقة على مخططات استيطانية لبناء 1440 وحدة استيطانية في مستوطنة "رمات شلومو" المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين

شمال المدينة. وقالت القناة العبرية في تقريرها، إن هذه الوحدات الاستيطانية ستقام على مساحة 70 دونماً، مشيرة إلى أن الحديث يدور عن أكبر مخطط استيطاني تمت المصادقة عليه وتجميده، ويعرض مجددًا على اللجنة على خلفية نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية.

وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية إن الجنون الاستيطاني الإسرائيلي يهدف الى إغلاق الباب نهائياً أمام "الحلول السياسية للصراع"، وفرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة، في استغلال بشع للانشغالات العالمية والأوضاع في الإقليم والفترة الانتقالية بين الإدارتين في الولايات المتحدة الأميركية.

وأشارت إلى أن وزارة الحرب الاسرائيلية كثفت من عمليات شق الطرق الالتفافية الضخمة التي تلتهم آلاف الدونمات الفلسطينية، بما يؤدي إلى تكريس نظام الفصل العنصري، عبر تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية، وربط المستوطنات مع بعضها البعض بالعمق الاسرائيلي. وشددت الخارجية على أن هذا التصعيد الاستيطاني غير المسبوق يتغذى من اللامبالاة الدولية ومن صمت المجتمع الدولي المريب إزاء الانتهاكات الاسرائيلية الجسيمة للقانون الدولي. وقالت: إن اكتفاء الأمم المتحدة والدول ببيانات الإدانة الخجولة للاستيطان يشجع حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة على مواصلة تدمير ما تبقى من "حل الدولتين" على مرأى ومسمع من العالم.

من جهتها، أدانت فرنسا يوم الثلاثاء (11/22)، خطط الدولة العبرية لبناء مستوطنات غير شرعية جديدة في شرقي القدس المحتلة. وقالت الخارجية الفرنسية إن التوسع الاستيطاني من شأنه أن يقوض إمكانية التوصل "لحل" لوضع القدس، الذي لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأضافت أن قرار بناء 500 وحدة سكنية جديدة قرب مستوطنة "رامات شلومو" خارج اطار القانون، سيزيد من عزل القدس عن الضفة ويقوض إمكانية التوصل الى "حل نهائي" بشأن وضع المدينة، وأكدت أن بناء المستوطنات يعد عقبة كبيرة أمام استئناف مفاوضات "السلام" بين الجانبين.

*المركز الفلسطيني للإعلام+ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/22*

## تمديد عزل الشيخ رائد صلاح حتى انتهاء محكوميته:

رفضت المحكمة المركزية للاحتلال في مدينة "بئر السبع" يوم الثلاثاء (11/22)، استئناف الشيخ رائد صلاح ضد قرار عزله الانفرادي في سجن "رامون"، ومددت عزله الانفرادي حتى نهاية محكوميته في

الثامن من شباط/فبراير القادم. ونقل موقع "مسرى ميديا" عن محامي الشيخ رائد صلاح "عمر خمايسي"، "أن النيابة العامة زعمت عبر مواد سرية أن الشيخ يشكل خطرًا على باقي السجناء بسبب شخصيته المؤثرة والجماهيرية".

وكان العشرات قد تظاهروا صباح الثلاثاء، بدعوة من "لجنة الحريات" المنبثقة عن "لجنة المتابعة"، أمام سجن "ايشل" في مدينة "بئر السبع"، تضامنًا مع الشيخ رائد صلاح، وتنديدًا بقرار عزله. وأكد الشيخ كمال خطيب، رئيس "لجنة الحريات"، أن هذا الإجراء يهدف إلى المزيد من الإمعان الإسرائيلي في استهداف الشيخ صلاح بسبب مواقفه ونصرة القدس والأقصى والمقدسات الإسلامية. وشدّد الشيخ كمال خطيب على أن الخيارات في مواجهة التصعيد الإسرائيلي ومجمل السياسات ومنها قانون "منع الأذان"، واضحة ولا مكان فيها إلا للصمود والمواجهة والتحدي ورفض العنصرية الإسرائيلية.

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/22*

### بينت يطرح على إدارة ترمب خطة لإنشاء "حكم ذاتي للفلسطينيين":

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، يوم الثلاثاء (11/22)، عن اجتماع عُقد الأحد الماضي بين ثلاثة من أفراد الطاقم الاستشاري للرئيس الأميركي الجديد دونالد ترمب وزعيم حزب "البيت اليهودي" الوزير في الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت شرح خلالها الأخير خطته "للحل" مع الفلسطينيين.

وبحسب الصحيفة، فإن الاجتماع عقد في نيويورك، حيث طرح بينت خطته لإنشاء "حكم ذاتي للفلسطينيين" على أجزاء من الضفة الغربية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لضم مناطق أخرى تدريجيًا إلى السيادة الإسرائيلية، مثل "معاليه أدوميم" في المرحلة الأولى. وشدد بينت خلال الاجتماع على ضرورة عدم تسرع الإدارة الأميركية الجديدة في تبني "مبدأ حل الدولتين" لشعبين كسياسية رسمية وتقليدية تم اتباعها مسبقًا في عهد الرئيس جورج بوش ومن خلفه الرئيس باراك أوباما، وضرورة العمل على قبول مقترحات أخرى "لحل الخلافات" مع الفلسطينيين.

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/22*

المحكمة الإسرائيلية تدرس تأثير هدم منازل إرهابيين يهود:

طالبت محكمة "العدل العليا" الاسرائيلية وزير الجيش الاسرائيلي أفيغدور ليبرمان، يوم الثلاثاء (11/22)، بأن يبلغها خلال شهر برأي أجهزة الأمن حول ما إذا كان هدم منازل إرهابيين يهود، سيساعد على منع هجمات ضد الفلسطينيين، حتى إذا كان عدد هذه الاعتداءات ضئيلاً.

وجاء طلب المحكمة في أعقاب نظرها في الالتماس الذي قدمه والدا الطفل محمد أبو خضير، الذي قتله 3 إرهابيين يهود. ويطلب الوالدان من المحكمة أن توعز بهدم منازل هؤلاء الإرهابيين الثلاثة. ووفقًا للإذاعة العبرية العامة، فإن القضاة أعلنوا أنهم يفكرون في إصدار أمر مؤقت يستجيب لطلب الوالدين، وذلك بسبب أهمية الموضوع وحساسيته.

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/22*

## التفاعل مع القدس:

نتنياهو: المحاولات خارجية لفرض حل في الشرق الأوسط ستبوء بالفشل

قال رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إن أي محاولة من قبل جهات خارجية لفرض حلّ في منطقة الشرق الأوسط ستبوء بالفشل، في إشارة لمساعي فرنسا ودول أخرى بوضع حد "للصراع" الفلسطيني-الإسرائيلي. وجدد نتنياهو خلال كلمة له عبر الفيديو كونفرانس أمام مؤتمر الجاليات اليهودية في شمال أميركا، موقفه من أن "السلام" لن يتحقق إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ومن دون شروط مسبقة.

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/16*

واشنطن: الدولة العبرية بين خياريّ المزيد من الاستيطان أو "السلام"

أعربت الناطقة الرسمية باسم وزارة الخارجية الأميركية إليزابيث ترودو عن انزعاج الإدارة الأميركية من موافقة "اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع بالإجماع" على القانون الذي من شأنه إضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية التي أقيمت في الضفة الغربية المحتلة. وأوضحت ترودو "سياستنا، كما تعلمون، بالنسبة للمستوطنات واضحة، حيث نعتقد بأن الاستيطان يقوض قضية السلام، خاصة وأن

هذا التشريع سيحدث تقدماً هائلاً في المشروع الاستيطاني، الذي يشكل خطراً فعلياً على احتمالات التوصل إلى حل الدولتين". واستطردت ترودو "إن هذا يوضح بشكل أكبر الخيار الذي يواجه الدولة العبرية ما بين بناء المزيد من المستوطنات أو الحفاظ على إمكانية تحقيق السلام" وقالت " بحسب فهمنا فإن أمام هذا التشريع العديد من الخطوات قبل أن يتم إقراره، ونأمل أن لا يصبح قانونا".

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي يوم الأربعاء (11/16)، إن حكومته تعارض أي محاولات انفرادية لفرض العزلة على الدولة العبرية في الأمم المتحدة. وحول تقديم مبادرة من الرئيس أوباما، أو من مجلس الأمن، يحدد فيه رؤية الولايات المتحدة "لسلام" فلسطيني إسرائيلي يقوم على أساس "حل الدولتين" ووقف الاستيطان أجاب كيربي "بالنسبة إلى أي قرارات أو مقترحات افتراضية أو غيرها من الإجراءات من قبل مجلس الأمن، فكما قلنا مرات عديدة في الماضي، نحن نمضي بالنظر بعناية بالغة لمشاركتنا في المستقبل (في هذا السياق) كي نتوصل إلى تحديد كيفية المضي قدمًا على نحو أكثر فعالية بشأن تحقيق الهدف الذي نشترك فيه جميعا بشأن حل الدولتين عن طريق التفاوض".

وفي سياق متصل، أعربت وزارة الخارجية الألمانية عن قلقها إزاء مشروع القانون الجديد الذي أصدرته حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وأضافت أنها تأمل بأن لا يتم اعتماد هذا القانون. كذلك حذرت الحكومة البريطانية، يوم الأربعاء (11/16)، من أن مشروع القانون الاسرائيلي، الذي يهدف إلى اعطاء الشرعية للبؤر الاستيطانية في الضفة العربية، "سيقوض لدرجة خطيرة فرص حل الدولتين". وذكر أن هذه البؤر تعتبر غير قانونية بموجب القانون الانساني الدولي، داعيًا الحكومة الاسرائيلية إلى إعادة النظر في هذا القانون في أقرب فرصة ممكنة.

*صحيفة القدس المقدسية+وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/17*

### "إخوان الأردن" يدعون إلى الرباط في الأقصى وإشعال جذوة الانتفاضة :

دعت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، يوم الخميس (11/17)، أبناء الشعب الفلسطيني إلى الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المسجد الأقصى المبارك، والقدس المحتلة، بـ "إشعال جذوة انتفاضة القدس". وقالت الجماعة إن ممارسات الاحتلال الهوجاء وصلت للعمل على سن تشريع للبؤر الاستيطانية، وقانون يمنع ويجرم رفع الأذان من المسجد الأقصى وغيره من مساجد بيت المقدس. ورأت

الجماعة أن الاحتلال الذي لا يحتمل حتى سماع صوت المآذن يؤكد أن الصراع القائم معه صراع وجود لا صراع حدود. ودعت الجماعة، الحكومة الأردنية، إلى تحمل مسؤوليتها واستخدام أوراق الضغط لديها لإيقاف هذه التشريعات الغاشمة، وإغلاق سفارة الاحتلال الاسرائيلي الذي لايحترم عهدًا ولا ميثاقًا ويمارس سياسة نازية بحق شعبنا الفلسطيني.

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/17*

انطلاق أعمال مؤتمر القدس العلمي العاشر بغزة:

انطلقت صباح الخميس (11/17)، في غزة أعمال مؤتمر القدس العلمي العاشر بعنوان "القدس في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية... واقع ومستقبل"، والذي تنظمه مؤسسة القدس الدولية تحت رعاية حركة البناء الوطني الجزائرية. وحضر المؤتمر عدد كبير من العلماء ونواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وعدد من الدعاة والمثقفين والمهتمين وأساتذة الجامعات الفلسطينية.

وقال النائب أحمد أبو حلبية، رئيس مؤسسة القدس الدولية في قطاع غزة، إن تدنيس الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومطاردته للمرابطين والمرابطات؛ يهدف لفرض سياسة الأمر الواقع ولتقسيم المسجد الأقصى مكانياً وزمانياً. وحذر أبو حلبية من مخططات جديدة للاحتلال لتهويد مدينة القدس المحتلة، وإقامة ما يسمى "بالقدس الكبرى" على مساحة 600 كم مربع؛ مؤكداً أن هدف الاحتلال العمل على تهجير الشعب الفلسطيني وترحيله خارج مدينة القدس وإقامة وحدات سكنية استيطانية وتوسيع مستوطنات قائمة. واستنكر أبو حلبية الاعتداء الإسرائيلي المتكرر على المقابر الإسلامية محذراً من تكثيف الاحتلال من بناء الكُنس والاعتداء المقدسات الإسلامية وعلى كنائس الإخوة المسيحيين.

وأكد أحمد بحر النائب الأول في المجلس التشريعي الفلسطيني أن محاولة إقرار "الكنيست" لمنع الأذان في القدس وفي مدن الأرض المحتلة عام 48، لن تحول دون أن يرفع الأذان رغماً عن أنف الاحتلال و"الكنيست". ودعا بحر الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والاسلامية ودعاة القانون الدولي والإسلامي لتحمل كامل المسؤولية في الدفاع عن القدس وللتصدي لسياسات الاحتلال في تهويد القدس في ظل المخططات التي تمارس جهاراً نهاراً تحت مسمع العالم كله.

ويناقش المؤتمرون في الجلسة الأولى للمؤتمر القدس في ضوء المتغيرات المحلية حيث يسلط الباحثون على انتفاضة القدس وأثرها على القدس. وفي الجلسة الثانية سيناقش محور القدس في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. أما الجلسة الثالثة سيضع الباحثون رؤية استشرافية للقدس من خلال الجهود المحلية والإقليمية والدولية للدفاع عن القدس، وبحث ملفات الاستيطان والسكان في القدس، إضافة إلى الأجواء الاجتماعية والثقافية، والسياحية، والتعليمية، والسياسية.

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/17*

### الأردن يمنع مهرجانًا مناصرًا للأقصى ويغرق المكان بالمياه:

منعت السلطات الأردنية يوم السبت (11/19)، إقامة مهرجان "نصرة الأقصى" السادس عشر في الكرك (130 كلم جنوب العاصمة عمان). وقال الأمين العام لحزب "جبهة العمل الإسلامي" محمد الزيود إن "ما جرى من منع لمهرجان الأقصى السادس عشر، والاعتداء على خيمة المهرجان وإغراقها بالمياه، ما هو إلا خرق للقانون ولسيادته، من جهةٍ يفترض أن تلتزم بالقانون وأن تحافظ على تنفيذه". وأضاف "تواصلنا مع من يفترض أنه صاحب الولاية العامة، رئيس الحكومة الذي لم يستطع أن يتخذ أي إجراء بخصوص منع الفعالية، فإذا كان رئيس الحكومة لا يستطيع فعل شيء، إذن فمن صاحب الولاية والقرار؟!". وأكد الزيود أن هذه الإجراءات والتي وصفها بـ "غير المسؤولة" لن تثني الحزب، ولن تثني الشعب الأردني عن تمسكه بحقه في الدفاع عن الأقصى والمقدسات" .

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/19*

### "يديعوت": فرنسا تلغي "مؤتمر السلام" وفرنسا تنفي:

نقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، يوم الأحد (11/20)، عن مصادر دبلوماسية غربية أن باريس قررت إلغاء "مؤتمر السلام" الذي كانت ستعقده نهاية العام الجاري بشأن "عملية السلام" في الشرق الأوسط، بينما نفى مستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الاستراتيجية ذلك. وبحسب المصادر ذاتها، فإن السبب في إلغاء المؤتمر يرجع إلى انتخاب الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترمب، وبسبب عدم اهتمام الإدارة الأميركية الحالية برئاسة باراك أوباما به. وقالت المصادر بأن ضغوطا سياسية إسرائيلية

ودولية تُمارس على باريس لإلغاء المؤتمر أو تجميده على الأقل في المرحلة الحالية. مشيرةً في الوقت ذاته إلى أن القرار ليس رسميًا بعد، لكنه في إطار البحث النهائي لإعلان ذلك.

ونفى مستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الاستراتيجية حسام زملط تلك الأنباء، وأكد أن باريس ما زالت مشغولة بالترتيبات لعقد هذا المؤتمر. وقال زملط الذي سيصبح سفيرًا للسلطة الفلسطينية لدى الولايات المتحدة، بأن الرئاسة الفلسطينية تفضل "المبادرة الفرنسية" على غيرها "لحل النزاع" مع الإسرائيليين، لأن الرئيس عباس يعتقد أن الضغط الدولي فقط يمكن أن يؤدي إلى تغيير سياسات الدولة العبرية.

وفي السياق، أكد القنصل الفرنسي العام في القدس بيير كوتشارد، أن بلاده لم توقف جهودها لعقد "مؤتمر دولي للسلام" في المنطقة نهاية العام الجاري. وقال القنصل الفرنسي: إن باريس تعمل بشكل وثيق مع شركائها ومع الأطراف الأخرى بهدف إعادة احياء "عملية السلام" في المنطقة من خلال زيارات للدولة العبرية والأراضي الفلسطينية، إضافة إلى زيارة المبعوث الخاص لوزير الشؤون الخارجية بيير فيمونت للولايات المتحدة.

*صحيفة القدس المقدسية+ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/20*

## رفض وإدانة عربية لقانون منع الأذان في مساجد القدس:

أدان الاتحاد البرلماني العربي مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في حكومة الاحتلال الإسرائيلي على مشروع "منع رفع الأذان" عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس المحتلة، وكذلك مشروع قانون ما يسمى بـ"شرعنة البؤر الاستيطانية". وطالب هيئة الأمم المتحدة، وكافة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والدول المحبة للسلم والاستقرار، بالتدخل السريع من أجل وضع حد لمثل هكذا ممارسات، مؤكدًا أن دول وشعوب المنطقة لن تقبل هذه الممارسات التي يجب وقفها فورًا، ويذكّر العرب والمسلمين أن البقاء على مثل هذه الحال قد يؤدي إلى تمادي العدو الإسرائيلي لتكون خطوته التالية منع إقامة صلاة المسلمين، وقداس المسيحيين. وناشد الاتحاد شعوب وبرلمانات العالم بالضغط على حكوماتهم، من أجل إدانة هذه التصرفات الهوجاء.

وفي سياق متصل، قال رئيس الشؤون الدينية التركي محمد غورماز، معلقًا على مشروع قانون منع رفع الأذان بمكبرات الصوت في مساجد القدس وضواحيها، إن حظر الأذان معناه إنكار وجود الإسلام والمسلمين في القدس على مرّ التاريخ، وهذا لا يمكن قبوله أبدًا.

كما أدان مجلس النواب الأردني بشده توجهات سلطات الاحتلال لحظر الأذان في القدس والمسجد الأقصى المبارك. وأعرب المجلس، يوم الأربعاء (11/16)، عن رفضه القاطع أي توجه أو قرار قد يفضي إلى حظر الأذان. ودعا المجلس مختلف الهيئات والمؤسسات التشريعية الدولية والإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان لرفض هذه التوجهات واستنكارها باعتبارها تمس حرية الأديان وتخالف الشرعية الدولية، محذراً في الوقت نفسه سلطات الاحتلال من تداعيات وتأثيرات هكذا قرار باعتباره قراراً عنصرياً يؤثر على المسلمين كافة.

وكذلك أدانت جامعة الدول العربية مصادقة "اللجنة الوزارية للتشريعات" في حكومة الاحتلال على مشروع قانون يمنع الأذان عبر مكبرات الصوت في المساجد في مدينة القدس المحتلة. ووصف نائب الأمين العام للجامعة العربية السفير أحمد بن حلي، منع الأذان في القدس بأنه "استفزاز خطير جدًا وتصعيد مرفوض".

واعتبر مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان، يوم الخميس (11/17)، "قرار السلطات الإسرائيلية بمنع الأذان، عدوانًا جديدًا على المسلمين في فلسطين المحتلة من قبل الاحتلال الذي تجاوز جميع الشرائع السماوية والقوانين الدولية في قراراته الاجرامية". ودعا المفتي دريان المجتمع الدولي والعالمين العربي والإسلامي إلى "التحرك السريع لردع هذا القرار الجائر والعمل الفوري بالضغط على الدولة العبرية للتراجع عن قرارها المتطرف والعنصري". وطالب خطباء وأئمة المساجد تخصيص خطبة الجمعة (11/18) حول هذا الموضوع بالإدانة والتضامن مع المسلمين في فلسطين المحتلة ضد القرار الإسرائيلي الذي يمس مشاعر كل المسلمين.

وعدّ مشير المصري القيادي في حركة حماس وعضو كتلتها البرلمانية، محاولة الاحتلال منع الأذان تجاوزًا لكل الخطوط الحمراء، مشددًا على أن شعبنا لن يقف مكتوف الأيدي أمام مثل هذه القرارات العنصرية. ودعا المصري الأمة العربية والإسلامية إلى تحمل مسؤولياتها لحماية الأحقية التاريخية لشعبنا

في المقدسات الإسلامية، منبها إلى ضرورة الوحدة الفلسطينية وإيقاظ شعلة انتفاضة القدس، للوقوف في وجه سياسة الاحتلال في القدس المحتلة.

ووصف خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، مساعي سلطات الاحتلال لمنع الأذان في القدس بأنه "لعب بالنار". وأضاف مشعل أن "الدولة العبرية قامت بسحب هذا القانون بعد ردة الفعل وخوفها من أن يكون مدخلًا لوقف طقوس متعلقة باليهود". وتابع "الغضب الفلسطيني أعطى الإسرائيليين رسالة وخطًا أحمر". وفي سياق آخر، دعا مشعل، ترمب إلى "تغيير سياسته الخارجية، والاتعاظ بالفشل السابق الذي واكب الإدارات الأمريكية المتعاقبة في المنطقة".

وقال مدير الإعلام في مؤسسة القدس الدولية، محمد أبو طربوش، إن مشروع قرار منع الأذان في القدس والأراضي المحتلة، تطور عنصري إرهابي، ودليل على السياسة العنصرية الإقصائية الإسرائيلية. وثمّن مدير الإعلام في مؤسسة القدس الدولية حالة الوحدة والتضامن الإسلامي والمسيحي في القدس وفلسطين.

*صحيفة القدس المقدسية +المركز الفلسطيني للإعلام +وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/21*

## دعوات مقدسية إلى "استراتيجية مواجهة" لانتهاكات الاحتلال:

أكدت شخصيات سياسية ودينية مقدسية خلال مؤتمر صحفي، عُقد ظهر الثلاثاء (11/22)، بعنوان "القدس والأقصى في ظل التصعيد الإسرائيلي" أن هدم الاحتلال المنازلَ ومنع الأذان والإبعاد إجراءاتٌ باطلة لا "نعترف بها لا جملة ولا تفصيلا". وأوصى المؤتمرون بضرورة وضع استراتيجية وطنية لمواجهة حملات تهجير المقدسيين وهدم منازلهم، وقالوا: نريد إنشاء صندوق لموضوع هدم المنازل لدعم الذين تهدم منازلهم. وشدد المؤتمرون على أن الأمة الإسلامية يجب أن تنهض بمسؤولياتها لحماية المقدسات، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك.

وطالبوا بالمحافظة على إبقاء "الوضع القائم" كما كان عليه قبل عام 1967 بخصوص قضايا الأذان والقدس والمسجد الأقصى المبارك، مؤكدين أن الأذان عِبادة وشعيرة إسلامية لا يمكن أن نسمح لأحد بالتدخل فيه، وأن هذا التدخل سيشعل حربًا.

وشارك في المؤتمر: رئيس الهيئة الإسلامية العليا الشيخ عكرمة صبري، ومفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، والقيادي المقدسي حاتم عبد القادر، ومسؤول التعليم في الأوقاف الإسلامية الشيخ ناجح بكيرات.

وقال وزير شؤون القدس السابق حاتم عبد القادر في مداخلة، إن هدم المنازل هذا العام زاد بنسبة 40% عما كان عليه العام الماضي، وإن عدد المنازل التي هدمت منذ أوائل العام الجاري وحتى مطلع الشهر الحالي (نوفمبر) بلغ 143 منزلًا ومنشأة في القدس المحتلة.

*المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/22*

### التربية تدعو إلى حماية مؤسساتها:

أدانت وزارة التربية والتعليم العالي اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي لحرم جامعة فلسطين التقنية "خضوري" في طولكرم، وجامعة القدس في بلدة أبو ديس. ودعت وزارة التربية المؤسسات والمنظمات الدولية والحقوقية والإعلامية كافة إلى تحمل مسؤولياتها إزاء انتهاكات الاحتلال الممنهجة والمتكررة بحق المؤسسات التعليمية، والعمل على فضح هذه الانتهاكات، وتحقيق ضمان حصول الطلبة على تعليمهم في بيئة آمنة، حيث باتت انتهاكات الاحتلال تهدد مستقبل الآلاف من الطلبة والمسيرة التعليمية برمتها.

*وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"+ المركز الفلسطيني للإعلام، 2016/11/22*

## مقالات وحوارات:

### حنا عيسى: "الأرنونا" ضريبة تعسفية تهجيرية

حذر الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات حنا عيسى، من السياسة الضريبية (الأرنونا) التي يطبقها الاحتلال الاسرائيلي في مدينة القدس المحتلة.

وأشار عيسى إلى أن "الأرنونا" سياسة صامتة تهجيرية للسكان المقدسيين، وممنهجة لتحقيق أهداف سياسية بحتة، تتمثل بشكل رئيس لتهويد المدينة من خلال تغيير البناء الديموغرافي وإضفاء الطابع اليهودي عليها.

ويشتكي المقدسيون من عدم قدرتهم على تسديد "الأرنونا"، وتلجأ سلطات الاحتلال إلى التسويف في جبايتها مع غراماتها التراكمية، حتى تصل إلى مبلغ يعادل ثمن العقار تقريبا، وبالتالي الحجز عليه بهدف دفع صاحبه إلى بيعه.

وقال عيسى: "ضرائب الأرنونا التي يفرضها الاحتلال في القدس هي ضريبة تجبيها بلدية الاحتلال من مواطني المدينة والمستوطنين فيها مقابل الخدمات، لكن بتقديرات مختلفة، إذ بينما يجري تحديد مبالغ بسيطة على المستوطنين، مع تسهيلات كبيرة في الدفع وتقديم الكثير من الخدمات، فإن المبالغ التي تفرض على المواطنين الفلسطينيين مرتفعة جداً، ولا تقابلها خدمات تذكر، وباعتراف الاحتلال نفسه فإن الفارق بين الخدمات التي تقدم للمستوطنين والأحياء الاستيطانية في القدس، وبين تلك التي يتلقاها المواطنون العرب في الأجزاء الشرقية من المدينة، هو فارق كبير جداً، وبالتالي هي ضرائب تعسفية إلى حد بعيد".

وأشار عيسى إلى أن بلدية الاحتلال تفرض عددا من الضرائب على أهالي القدس، في مقدمتها ضريبة على دخل الأفراد والشركات، وضريبة القيمة المضافة التي تحصل بنسبة 17% من قيمة المبيعات، أما ضريبة الأملاك فهي تحسب بنسبة 3.5% من قيمة الأرض، إضافة إلى ضريبة "الأرنونا" التي تجبى على أساس مساحة الشقق والمحلات التجارية.

وأضاف أن "الأرنونا ترتفع عاما بعد الآخر وهي ليست ثابتة، فبلدية الاحتلال تفرض 300 شيكل (90 دولارا) على المتر المربع الواحد من المحل التجاري. ويضاف إلى ذلك تحصيل ضريبة من أصحاب العمل بنسبة 10% من الدخل وتسمى رسوم التأمين الوطني، وضريبة أمن الجليل التي فرضت على السكان العرب عقابا لهم بسبب هجوم على يهود الجليل، وضريبة التلفزيون وبموجبها يدفع المقدسيون ثلاثمائة دولار سنويا مقابل استخدامهم للتلفزيون، حيث يحصل الاحتلال سنويا حوالي 8500 دولار على كل 100 متر من المحلات التجارية، ويعد المبلغ كبيرا جدا، حيث إن الضرائب تراكمت على التجار الفلسطينيين".

وقال عيسى إن سلطات الاحتلال تفرض على أصحاب المحال التجارية في القدس المحتلة ضرائب تفوق قيمة الدخل العام لهذه المحال، وبالتالي تدفع أصحابها إلى إغلاقها، ثم تقوم بمصادرتها ومحتوياتها

لحساب تسديد الضرائب، مشيرا إلى أنه بهذا الأسلوب تسربت محال كثيرة للمستوطنين في القدس المحتلة.

وأضاف: "هذه السياسة الضريبية عملت على إثقال كاهل المواطن العربي الفلسطيني لدفعه إلى الهجرة من القدس، فهناك حوالي 250 متجرا من بين ألف متجر في البلدة القديمة داخل أسوار القدس موصدة نتيجة إفلاس أصحابها، وبالتالي فإن 70% من سكان القدس العربية تحت خط الفقر".

وتابع عيسى أن "أكثر ما يؤرق التجار المقدسيين ويثقل كاهلهم هي الضرائب والغرامات المالية الباهظة التي تفرضها عليهم بلدية الاحتلال مقابل خدمات محدودة جداً، لا تتعدى 10% فقط، كما يشكو تجار المدينة المحتلة من تراجع الحركة التجارية ومن مواصلة الاحتلال تضييق الخناق عليهم ضمن ما يصفونه بالترحيل الصامت".

وقال "من ضمن ضغوط الاحتلال التي يعتبرها المقدسيون تهجيراً صامتاً، الإقدام على محاصرة أصحاب المحال التجارية في البلدة القديمة بقيود وغرامات باهظة، حيث إن مراقبي بلدية الاحتلال يرسمون خطوطا صفراء على الأرض أمام المتاجر داخل بعض أسواق البلدة القديمة في القدس، وتهديد التجار بعقوبات مالية إذا عرضوا بضاعتهم قبالة دكاكينهم".

وأشاد عيسى بتولي لجان في القدس المحتلة حماية بعض البيوت والحيلولة دون تسرب العقارات إلى المستوطنين، وذلك من خلال دفع مبالغ وصلت إلى أرقام كبيرة، وتفوق قيمتها الفعلية لتسديد الضريبة، والتي هدفها دفع المواطن العربي الفلسطيني إلى الهجرة من المدينة

*وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2016/11/16*

### المقدسيون ملاحقون بالهدم خارج مدينتهم:

حين زرناه، كان المقدسي هشام جدراوي (أبو محمد) لتوّه قد فرغ من إزالة الفروع المتكسرة واليابسة من أشجاره التي غرقت بين أكوام الحجارة والإسمنت المسلح، بعد هدم الاحتلال منزله في منطقة تدعى "خربة المراجم" جنوب مدينة نابلس شمال الضفة الغربية.

وحدها أشجار الحمضيات من الليمون والبرتقال ظلت تقاوم صلف الاحتلال الإسرائيلي وجوره، رافضة أن ترضخ للهدم الذي طال منزل أبو محمد ومنزلي مواطنين آخرين في الخربة.

تعود حكاية أبو محمد وأكثر من عشر عائلات مقدسية إلى ما يزيد على ست سنوات، حين فكرت بالتخفيف من المعاناة والتضييق الذي تعيشه داخل مدينة القدس جرّاء ملاحقات الاحتلال وسياسة هدم المنازل ومنع أي توسع عمراني، مما دفعهم لشراء أراضٍ خارج القدس بما فيها خربة المراجم.

**ترحيل مُرّ**

"جئنا هنا للترويح عن أنفسنا ولنشعر أننا على قيد الحياة فقد سئمنا انتهاكات الاحتلال"، هذا ما يقوله أبو محمد (48 عاما) الذي ابتاع عشرة دونمات (الدونم ألف متر مربع) من أراضي الخربة وشيّد منزله ومزرعته، ليفاجأ والسكان منذ أسابيع قليلة بالهدم الإسرائيلي دون إنذار بذلك.

لم يُخطَر المقدسي أبو محمد –وأكثر من عشر عائلات مقدسية تملك ما يزيد على 400 دونم– بهدم منزله خلال مرحلة التشييد، ولم يتسلم قرارات بوقف البناء، فالمكان مزود بخدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء وشوارع معبدة وتحيط به منازل فلسطينيين من الضفة، وفق أبو محمد.

وعلى قائمة العقاب الإسرائيلي كان لعائلة أبو محمد اسم، فقد هجّرها الاحتلال من حارة اليهود في القدس إلى حي شعفاط داخل المدينة المقدسة، ثم كان الهدم الأخير الذي كبّده خسارة تفوق ربع مليون دولار أميركي وهو لا يزال يسدد ديونه المتراكمة، ورغم ذلك قرر إعادة بناء منزله قريبا.

لكن معادلة إعادة الإعمار تلك لم تُضبط بعد لدى المواطن المقدسي جمال الطويل (60 عاما)، فالهدم لم يقف عند منزله في خربة المراجم، بل طال مسكنا شيده في منطقة السواحرة بالقدس، وذلك بحجة عدم الترخيص.

يقول الطويل إن الهدم بات مسلسلا يوميا يعيشه المقدسيون خاصة والفلسطينيون في الضفة الغربية عموما، وأمام ذلك يقفون مصدومين من صمت المؤسسة الرسمية الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة نتيجة لقلة الدعم "فنحن بين نارين، تهميش السلطة وملاحقة الاحتلال".

ويردف الرجل أن الاحتلال يريد "تطهير" القدس من المقدسيين وتشريدهم ليستقر الأمر عليه وحده، مستشهدا بنشر إحصاءات رسمية تفيد بأن الاحتلال يُخطط لطرد 25% من أصل 38% من الفلسطينيين الذين يقطنون بالقدس بشطريها الغربي والشرقي، وهو ما يعني هدم أكثر من عشرين ألف منزل القدس.

ويسعى الحاج أمين الشرباتي (أبو نافذ) لشراء أرض في المنطقة ذاتها، لكنه يتخوف من الهدم الذي طال منازل جيرانه وأصدقائه، خاصة أنه تجرع مرارة الهدم من قبل حين هدم الاحتلال مبنى من الصفيح كان قد شيده فوق أرضه المقدرة بثمانية دونمات وكلفه نحو عشرين ألف دولار أميركي، بحجة البناء غير المرخص.

يقول أبو نافذ (70 عاما) إن خوفا وقلقا يكتنفانه ويمنعانه من البناء في أرضه الجديدة جنوب نابلس، خشية أن يلاحقه الهدم أو حتى مصادرة الأرض كما أخطرت سلطات الاحتلال بمثل ذلك بعض المواطنين هناك.

**غياب الدعم**

من جهته يقول مسؤول ملف الاستيطان بشمال الضفة الغربية غسان دغلس إن إسرائيل نفذت منذ بداية العام الحالي أكثر من 966 عملية هدم لمنشآت فلسطينية بحجج مختلفة، مثل وقوعها في مناطق "ج" حيث السيطرة الإسرائيلية أو عدم ترخيصها، وفي المقابل يواصل الاحتلال رفضه طلبات الترخيص الفلسطينية إمعانا في تهويد المنطقة وتحويلها لصالح مشاريع الاستيطان.

ويؤكد المسؤول الفلسطيني أن جمعيات استيطانية تتابع بناء الفلسطينيين بمناطق "ج" وترفع شكاوى ويستجيب الجيش لطلباتهم بهدمها، بينما يغيب الدعم الرسمي للفلسطينيين وتعزيز صمودهم.

ويشير إلى غياب برامج منظمة للدعم الحكومي "فتبقى المسألة ارتجالية وآنية ويتعامل معها بردات الفعل"، مبينا أنهم تقدموا بمطالب المواطنين لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان "ولم يتلقوا إجابة حتى الآن".

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/19*

## 49% من الأراضي التي اقيمت عليها المستوطنات "أملاك خاصة"

اكد تقرير صادر عن معهد الابحاث التطبيقية "اريج" من خلال دراسة تحليلية قام بها المعهد لواقع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من حيث نوع وملكية الأراضي المقامة عليها أن ما نسبته 49% من مساحة المستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي الضفة الغربية ومدينة القدس تم بناءها

على أراضي فلسطينية ذات ملكية خاصة. في حين ان 51% تم بناءها على أراضي صنفتها إسرائيل بما يسمي "اراضي دولة" فعلى سبيل المثال تبلغ مساحة المستوطنات الإسرائيلية في محافظة القدس 40,868 دونم 73% منها مقام على أراضي ذات ملكية خاصة بما فيها الأراضي التي ضمنتها إسرائيل بشكل غير شرعي وأحادي الجانب لبلدية الاحتلال في القدس. اما بالنسبة لمحافظة رام الله فبلغت المساحة الإجمالية للمستوطنات الإسرائيلية 32,171 دونم 62 % منها مقام على أراضي ذات ملكية خاصة.

وتضمنت الدراسة جدولا يوضح توزيع مساحات المستوطنات حسب نوع ملكية الأرض المقامة عليها في جميع محافظات الضفة الغربية، ففي الخليل بلغت مساحة هذه المستوطنات 13 893 دونما منها 37% على اراضي خاصة و63% على ما يسمى اراضي دولة، وفي بيت لحم بلغت المساحة 19779 دونما منها 47% اراضي خاصة والباقي ما يسمى باراضي دولة، وفي القدس بلغت المساحة 40868 دونم من بينها 73% اراضي خاصة وما تبقى تاراضي دولة، وفي اريحا بلغت مساحة اراضي المستوطنات 23664 منها 16% اراضي خاصة والباقي "اراضي دولة"، وفي محافظة سلفيت بلغت 18375 دونما من بينها اراضي خاصة 33% والبالقي "اراضي دولة"، وفي رام بلغت مساحة المستوطنات 23664 دونما، من بينها 16% اراضي خاصة والباقي اراضي دولة، وفي طوباس بلغت المساحة 8240 من بينها 55% اراضي خاصة والباقي "اراضي دولة"، وفي نابلس بلغت مساحة المستوطنات 18635 من بينها 53% اراضي خاصة والباقي اراضي دولة ، وفي قلقيلية بلغت مساحة المستوطنات 12661 من بينها 39% اراضي خاصة والباقي "اراضي دولة"، وفي محافظة طولكرم بلغت اجمالي مساحة المستوطنات 4105 من بينها 33% اراضي خاصة والباقي اراضي دولة، بينما بلغت مساحة هذه المستوطنات في محافظة جنين 4003 من بينها 7% اراضي خاصة والباقي "اراضي دولة"، وبذلك يصبح مجموع مساحات الاراضي التي تشغلها المستوطنات 196396من بينها 48% اراضي خاصة و52% "اراضي دولة".

ونوه معهد اريج في دراسته الى انه وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، قامت سلطات الاحتلال بنقل ملكية الأراضي التي كانت تديرها السلطات الأردنية والأراضي المسجلة بأنها أراضي دولة منذ العهد العثماني ونقلت سلطة التصرف بهذه الأراضي لها. وكانت مساحة هذه

الأراضي في ذاك الوقت ما يقارب 527,000 دونم، أي ما يقارب (9%) من إجمالي مساحة الضفة الغربية. ومع نهاية عام 1973 أشاررت معطيات الوثائق بان سلطات الاحتلال قامت بإضافة أكثر من 160,000 دونم كأراضي دولة. حيث بلغت مساحة الأراضي المسجلة كأراضي دولة حوالي 700,000 دونم. أي ما يقارب (12%) من إجمالي مساحة الضفة الغربية .

*صحيفة القدس المقدسية، 2016/11/21*